



## ٢٨ جهة تفرض رسوما وضرائب على قطاع السياحة

جدول يبين الجهات التي تفرض رسوما وضرائب على قطاع السياحة			
اسم الجهة الحكومية	مسئول	اسم الجهة الحكومية	مسئول
الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية	١٥	ضرائب الدخل	١
مستوفى إعانات الطوارئ	١٦	ضرائب المبيعات	٢
غرفة المنشآت الفندقية	١٧	ضرائب الخصم بالإضافة تحت حساب الضريبة التجارية وصناعية	٣
القوى العاملة والهجرة	١٨	ضرائب كسب العمل	٤
إدارة الجوازات - تراخيص اجانب	١٩	ضرائب رسم التسمية	٥
إدارة الدفاع المدني والأمن الصناعي	٢٠	ضرائب اللاهث	٦
الغرفة التجارية	٢١	ضرائب على التحويلات إلى الخارج	٧
وزارة السياحة - تراخيص	٢٢	رسم الحليات	٨
شركة مصرف المحس	٢٣	جمعية المؤلفين الموسيقية والفنية	٩
إدارة المرور - تراخيص السيارات	٢٤	نقابة المهن التمهيلية	١٠
جمعية مستثمري جنوب سيناء	٢٥	نقابة المهن الموسيقية	١١
شارمخ شرم	٢٦	الضرائب العقارية	١٢
المصرية للاتصالات	٢٧	الضرائب العقارية - رسم النظافة	١٣
تراخيص التعاقد مع مصر للبتترول	٢٨	ضرائب الدمغة	١٤



كتب - طاهر القطان:

تسود حالة من الاستياء الشديد بين مستثمري السياحة بسبب تزايد أعداد الجهات التي تقوم بفرض رسوم وضرائب على قطاع السياحة دون سند أو قانون، مؤكداً أنه رغم المعاناة التي يعيشها قطاع السياحة خلال السنوات الأخيرة والتي تجاوزت الـ ٦ سنوات، إلا أن العديد من الجهات الحكومية وغير الحكومية تمارس صنوفها على القطاع بفرض رسوم وضرائب بشكل جبان دون مراعاة للطرف السليم الذي يمر بها القطاع.

وأوصت لجنة السياحة بجمعية رجال الأعمال المصري برئاسة المهندس أحمد بلع بضرورة عرض جميع الرسوم والضرائب التي يتم فرضها على قطاع السياحة بصفة منتظمة وبشكل جبان أيضاً على المجلس الأعلى للسياحة الذي عقد أول اجتماع له مؤخرا برئاسة الرئيس عبدالفتاح السيسي.

وأكد أنه لا يجوز لأي جهة حكومية أو غير حكومية أن تطلب أي رسوم جديدة أو حتى زيادة الرسوم القديمة إلا بعد موافقة المجلس الأعلى للسياحة على هذه الرسوم من عدمه منعا لحدوث أي تضارب وخلافات بين هذه الجهات والمستثمرين بقطاع السياحة.

وقامت لجنة السياحة بجمعية رجال الأعمال بصرف وجهات فرض الرسوم والضرائب على قطاع السياحة والتي بلغت أكثر من ٢٨ جهة حكومية وغير حكومية منها تابع لوزارة المالية والتمتع والتفتة والأمن والتنمية المحلية وإدارة الحكم المحلي بالمحافظات وتشمل هذه الجهات مصلحة الضرائب العامة ومنها ضرائب الدخل وضرائب المبيعات وضرائب الخصم بالإضافة تحت حساب الضريبة التجارية والصناعية وضرائب كسب العمل وضرائب رسم التسمية وضرائب الملاحة والمحلات السياحية على التحويلات إلى الخارج والضرائب العقارية وضرائب الدمغة، بالإضافة إلى الرسوم التي تقوم بفرضها وزارة السياحة - إدارة

### لجنة النقل تعرض مقترحاتها لتطوير القطاع، وتوصي بشراكة مع القطاع الخاص لتطوير السكك الحديدية

كتب - يوسف مجدي:

البضائع - حسب العمل، وطالب بإجراء تعديلات على قوانين بيع وملك السفن لسماحه في زيادة أسطول النقل البحري المصري الذي يعاني حاليا من تدهور كبير.

وذكر أن أبرز المعوقات في القانون الجديد والمطروح الحصول على موافقة وزير النقل على بيع السفن، وكذلك حصول الشهر العقاري على نسبة من عمليات بيع السفن.

حول تطوير أسطول السكك الحديدية في نقل البضائع، أكد أن اللجنة قامت بدراسة تجرية دولة الهند في تطوير منظومة نقل البضائع عبر السكك الحديدية.

ولفت إلى أن سر نجاح منظومة نقل البضائع في الهند عبر السكك الحديدية ترجع إلى الدخول في شراكات مع القطاع الخاص لنقل البضائع.

وطالب بضرورة إنشاء شركة مستقلة بهيئة السكك الحديدية تشرف على قطاع نقل البضائع بهدف التمكن من الدخول في شراكة مع القطاع الخاص.



عادل مكي

### «السياحة» تطلب من المحليات عدم غلق منشآتها دون الرجوع إليها

كتب - طاهر القطان:

وجهت وزارة السياحة إنذارا شديدا للجهات المحلية بالمحافظات السياحية بضرورة مخاطبتها قبل غلق أي منشأة سياحية خاصة على ترسيم رسمي من وزارة السياحة أو حتى تحرير مفاوضات لها لا بعد الرجوع إليها لأن هذه المنشآت ذات طبيعة خاصة، يأتي ذلك بعد الهجوم الراسخ الذي قامت به محافظة القاهرة وإغلاق العديد من المطاعم والمحلات السياحية على عتمة مثل الشاب محمود بيومي يوم ٥ فبراير الماضي بأحد الكافيتيات غير المرخصة سياحيا.

وطلبت وزارة السياحة أجهزة المحليات بالمحافظات السياحية بيان الإجراءات القانونية تحتم على رؤساء الأحياء والأزواج ووزارة السياحة بإي مخالفة للمنشآت الخاصة والزلا ولا يمكن لها غلقها إلا بقرار من وزارة السياحة وشروطها السياحية وبالتشريع مع الأجهزة الأمنية المختصة فقط.

وتقدم وزير السياحة يحيى راشد بمنكرة مجلس الوزراء برئاسة المهندس شريف إسماعيل تتضمن عدم تطبيق المحليات أي إجراء ضد المنشآت السياحية قبل الرجوع إلى وزارة السياحة باعتبارها الجهة المخولة لترخيص تلك المنشآت، وفقا لما ينص عليه القانون.

وقال عبدالفتاح العاصي وكيل أول وزارة السياحة ورئيس قطاع المنشآت الفندقية والسياحية إن وزارة التنمية المحلية ومسؤولي الأحياء تدعو على اختصاصات وزارة السياحة وشروطها السياحية وقاموا بهدم عدد من المطاعم المرخصة سياحيا دون وجه حق، مؤكدا أن وزارة السياحة هي الجهة الوحيدة وفقا للقانون التي تمتلك الحق في غلق المحال والمطاعم السياحية حال حدوث أية مخالفة.

وأضاف العاصي أن إجراءات الغلق التي تمت خلال الأيام الماضية ليعمض المطاعم السياحية بعد واقعة مقتل الشاب محمود بيومي بأحد الكافيتيات

### «جنرال موتورز»: تراجع أسعار السيارات يستغرق بعض الوقت



كتب - يوسف مجدي:

يتوقع رئيس رابطة مصنعي السيارات تراجع أسعار السيارات بنسبة ٢٠٪ خلال الفترة المقبلة، خاصة مع اعتراف شركات تصنيع أسعارها خلال الشهر الجاري، يأتي ذلك في الوقت الذي أكدت شركة جنرال موتورز أن تراجع الأسعار سيستغرق بعض الوقت.

وقالت غادة سليمان المتحدث الرسمي لشركة جنرال موتورز إن انخفاض أسعار منتجات الشركة من السيارات بعد تراجع الدولار مستغرق بعض الوقت.

وأضافت أن الشركة وضعت أسعار السيارات التي تطرحها في السوق بحسب سعر الآليات التي تم جلبها من الخارج، ورحبت أيضا بارتفاع سعر الدولار مما يساهم في تقليل مستويات الإنتاج الذي يتجه عليها من الخارج، مما يساعد الشركة في تخفيض سعر المنتجات مما يعزز للمبيعات بالسوق المحلي.

وأكد أن شركة جنرال تحافظ على حصةها السوقية في السوق المحلية من

## ١٠ ملايين دولار

### حجم أعمال مجموعة

### الشموع للبتترول

### العام الماضي

كتب - يوسف مجدي:

بلغت حجم أعمال مجموعة الشموع لخدمات البترول والتجارة والمقاولات نحو ١٠ ملايين دولار خلال العام الماضي، وفقا لرئيس المجموعة الدكتور على سعيد العامري.

وأضاف أن الفرص الاستثمارية بالسوق المحلية واحدة كما تسمى الحكومة لتدليل القطاع من أمام شركات البترول بهدف زيادة حجم الاستثمارات بالسوق المحلية، وراهن على اكتشافات الجديدة بالسوق المحلية مما يبرز فرص الشركة في توريد معدات جديدة للشركات التي ترغب في التفتيح على البترول في السوق الجديدة.

ولفت إلى أن الشركة تعمل في مجالات أخرى أبرزها تصنيع الأثاث وتسمى المجموعة إلى تعزيز مبيعاتها بالسوق المحلية خلال الفترة المقبلة في ظل فدرية المحلية كبيرة تتمتع بها السوق.

وأكد أن زيادة سعر الدولار إيجابي يسبب في صالح جذب الاستثمارات الجديدة التي ترغب في دخول السوق المحلية خلال الفترة المقبلة.

### السياحة تطالب الشركات الموقوفة بعدم تنفيذ برامج عمرة حتى انتهاء العقوبة

كتب - طاهر القطان:

بعد انقراض أزمة العمرة عقب موافقة وزارة السياحة على بدء توثيق العقود وإقرار الضوابط المنظمة للعمرة، يواجه عدد كبير من شركات السياحة مشاكل في تنظيم الرحلات خاصة الشركات التي ليس لها وكيل سعودي وكذلك الشركات التي قامت بتسجيل خطاب الضمان المودع بأحد البنوك العمومية بـ ٢٠٠ ألف ريال كضرب أساسي للضوابط التي وضعتها المملكة لضمان حق المتفرحين في الخدمة والوكيل السعودي في الحصول على مستحقاته حال تصدير الشركة المنظمة بالإضافة إلى اشتراط عضوية الأليات كشرط أساسي لأي شركة لها حق تنظيم رحلات العمرة وهو ما لا يتوافر في كثير من الشركات.

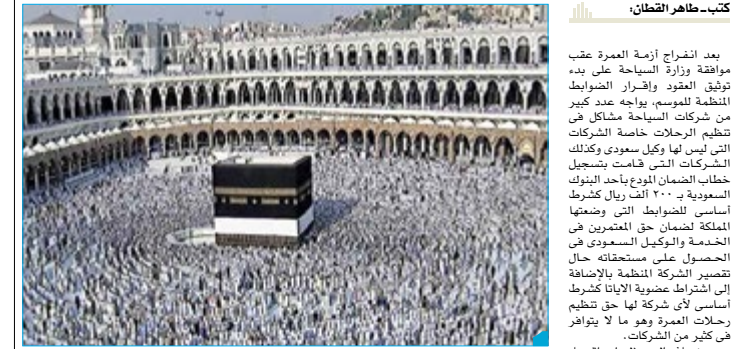
ويضاف إلى ذلك، اتجاه بعض الشركات إلى سباسبه بحرق الأسمار وهو ما يؤثر على الخدمات المقدمة لزوار بيت الله الحرام.

وبدأت شركات السياحة المنظمة للعمرة لتطبيق عليها الشروط التي يصدرها في ٢٠١٦ شركة من بين ٢٥٠ شركة في التعاقد مع المتفرحين على رحلات العمرة التي تشمل أولي برحلتها ٢٩ مارس المقبل وذلك بعد توثيق العقود طبقا للضوابط.

وقبل الضوابط التي أقرتها وزارة السياحة مؤخرا، تفرقت فتح باب التضامن بين الشركات في تنظيم العمرة حتى تستطيع جميع الشركات العودة إلى حالتها الطبيعية.

وواصلت الوزارة أنه فيما يخص الجزئين من نشاط السياحة الدينية لمدة تتراوح من شهر إلى اثنين خلال الأنتازم ببدء الحجز للعمرة تنفيذ برامج عمرة لها حتى لا تتعرض الشركة لتقويض التسيمة عليها في القانون.

وأضافت أنه يسمح فقط لتلك الشركات بإدخال أسماء المتفرحين على موقع خدمات الحج والعمرة قبل نهاية الحجز وفقا للتوثيق المحدد بالضوابط والخاص ببرامج الفئات بمدى لا تقل عن ١٥ أيام ولا تزيد على ١٥ يوما قبل



التاريخ المحدد للسفر.

وتأسد ناصر تركي عضو اللجنة العليا للحج والعمرة يحيى راشد وزير السياحة يهتف بالفرحة التي تم تحقيقها على بعض الشركات لأنها تمثل خسارة كبيرة لهذه الشركات وتحرمها من تنظيم عمرة الوقت المناسب نظرا لضيق الوقت وتوقف العمرة لمدة تصل إلى ٥ شهور.

وأشار إلى أن الموسم الحالي لا يزيد عن شهرين فقط وإذا تم توقيع عمرة الشهر هل تستطيع الشركة العمل خاصة مع وقف التسيمة من جانب السفارة السعودية.

وقال إيهاب عبدالعالم عضو مجلس إدارة غرفة شركات السياحة السابق إن الشركات التي تطبق عليها شروط تنظيم العمرة طبقا للضوابط العمومية والسعودية حتى الآن ٢٥٠ شركة وهي التي تقدمت بالفعل لفرقة شركات السياحة لتنظيم رحلات